ندوة «الاستشاري» بشأن «شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن»

2012/12/10

ماذا لو فرض علينا مجلس الأمن الدولي تقسيم الوطن العربي والاعتراف بإسرائيل وألزمنا بتطبيق ذلك؟ وماذا يكون الأمر لو تعارض قرار صادر عن مجلس الأمن تحت الفصل السابع مع نص دستوري أقر في لبنان؟ وهل يمكن لمجلس الأمن أن يتجاهل مثلاً الواقع السياسي اللبناني وتحقيقات المحكمة الخاصة التي تنتهك أبسط معايير العدالة الجنائية، ومسارها المتأرجح والمسيّس؟

أسئلة كثيرة طرحت في المؤتمر الذي عقده "المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق" تحت عنوان: "شرعية التصدي لقرارات مجلس الأمن الدولي: صلاحية الدول وولاية القضاء"، في فندق "غولدن توليب"، بحضور وزير العمل سليم جريصاتي، النائب عباس هاشم، وعدد من الشخصيات السياسية والخبراء الباحثين في الشؤون القانونية.

بعد كلمة ترحيبية لمدير العلاقات الخارجية في المركز محمد الخليل، أوضح رئيس المركز الاستشاري عبد الحليم فضل الله أن "سجلّ مجلس الأمن في المنطقة العربية كان حافلاً بالمعايير المزدوجة التي أسَّست لنزاعات مستديمة وأفضت إلى تقويض أسس الاستقرار".

وأشار جريصاتي، في مداخلة في المحور الاول، بعنوان «مجلس الأمن الدولي: التجاوزات وإمكانية التصدي»، إلى "وجود تعارض بين القرار 1757 الخاص بإنشاء المحكمة الدولية الخاصة بلبنان والدستور اللبناني والقانون الجنائي الدولي"، معتبرا ان "السيادة الوطنية هي امتداد للشرعية الدولية". وأكَّد أنَّ "الدستور اللبناني قد أسبغ في مقدمته القوة الدستورية على ميثاق الأمم المتحدة".

كما تخلل المحور الأول مداخلات لكل من الدكاترة محمد طي، سليم حداد، ليلى نقولا الرحباني وعلي غصن واعتبر النائب علي فياض الذي ترأس الجلسة الثانية بعنوان "تجاوز مجلس الأمن صلاحياته" أن "الانقسام بين اللبنانيين هو نتاج القرارين 1559 و1595". وشدد على "أننا نحتاج إلى محكمة دستورية دولية تطعن من خلالها الدول المتضررة بقرارات مجلس الأمن غير العادلة".

نقلاً عن موقع جريدة السفير